المعهد العالمي للدراسات الاستراتيجية
GLOBAL INSTITUTE FOR STRATEGIC RESEARCH
عضو في جامعة حمد بن خليفة
Member of Hamad Bin Khalifa University

التقارب التركي السوري : فرص وتحديات إعادة بناء العلاقات الثنائية

مقدمة:

كعادته، فاجأ الرئيس التركي رجب طيب اردوغان الصحفيين، خلال عودته من ألمانيا يوم 8 يوليو الماضي حيث كان يتابع مباراة بلاده في كأس أوربا لكرة القدم، بتصريحه المثير للجدل بشأن مستقبل علاقات تركيا مع سوريا حين قال: (سنوجّه دعوتنا للأسد، وبهذه الدعوة، نريد استعادة العلاقات التركية السورية إلى نفس المستوى الذي كانت عليه في الماضي).

وبعد عودته من واشنطن، أين شارك في قمّة دول حلف شمال الأطلس، أضاف أن العملية تسير في اتجاه إيجابي، وأن مكان اللقاء سيتم تحديده محادثات وزير الخارجية التركي مع نظرائه من سوريا. وأشار الى ضرورة أن تدعم الولايات المتحدة وإيران هذه المبادرة وألا ينزعج أحد من هذا المناخ الذي سيتيح لسوريا بناء مستقبل جديد وموحّد.

وقبل الخوض في هذه التطوّرات الهامة، من الضروري تقديم بسطة عن تاريخ العلاقات التركية السورية ورهاناتها وسيناريوهات التقارب المحتمل بينهما.

فالعلاقات التركية السورية تعدّ من بين أكثر العلاقات توتراً في منطقة الشرق الأوسط، بحكم الموقع الجغرافي للبلدين، والتاريخ، والتداخل الأثني، والقومي، فضلاً عن المسائل العالقة والمعقدة بينهما سواء في الماضي أو في الحاضر. فلم تكن العلاقات التركية السورية ودية بعد الحرب العالمية الأولى بسبب انتشار المشاعر القومية العربية في سوريا ضد الأتراك، واستيلاء تركيا على لواء الاسكندرونة العربي، ومحاولتها الضغط على جارتها لإدخالها في المشاريع الغربية في المنطقة. كما زادت المسألة الكردية من تعقيد الوضع بينهما، بالإضافة لمشاكل المياه وعدم رغبة الجانب التركي لوضع قانون لمشكلة المياه وتنفيذه لمشروع جنوب شرق الأناضول الذي ينطوي على عديد المخاطر على الاقتصاد السوري.

وكما مثّلت العلاقات التركية الإسرائيلية مصدر تأزّم توتر بين البلدين، فمنذ تأسيس إسرائيل واعتراف تركيا بها وإقامة علاقات قوية معها على مر العقود اعتبرت سوريا أن هذا التعاون يشكل خطراً عليها، وجاء التعاون العسكري التركي الإسرائيلي ليزيد الطين بلّة، علما وأن هذا التعاون يحتوي على عدّة بنود غير معلنة مثل اتفاقية الدفاع المشترك.

وشهدت العلاقات التركية السورية تحسناً ملحوظاً بعد وصول بشار الأسد للسلطة في العام 2000، و صعود رجب طيب أردوغان لأعلى هرم السلطة في تركيا، حيث تم التوقيع على العديد من الاتفاقيات الاقتصادية والتجارية وتفعيل التعاون المشترك بين الدولتين، ولكن مع اندلاع الأزمة السورية في العام 2011، تدهور العلاقات بشكل حاد، بسبب دعم تركيا للمعارضة السورية المسلحة واستضافة اللاجئين السوريين. وتدخلت تركيا عسكرياً في شمال سوريا لمواجهة الجماعات الكردية المسلحة والتي تعتبرها تركيا تهديداً لأمنها القومي.

المحور الأول: الرهانات التاريخية " للعلاقات السورية – التركية".

لم تكن العلاقات السورية التركية في حالة طبيعية منذ استقلال سوريا عام 1946 وصولاً إلى نهاية القرن الماضي، بل سادت حالة من العداء والتأزم خلال مجمل هذا الفترة، وذلك على خلفية أسباب عديدة، أهمها ضم تركيا لواء إسكندرونة عام 1938 بمؤازرة الاحتلال الفرنسي، واختلاف الخيارات والتحالفات الإستراتيجية لكلا البلدين حيث اختارت تركيا السياسات والتوجهات الأطلسية، في حين انحازت أغلب الحكومات السورية إلى التوجهات اليسارية والاشتراكية.

وخلال تلك الفترة دخل البلدان في أكثر من مدة، حالة من النزاع، كادت تفضي إلى حرب مدمرة بينها، وكان يجسدها على الأرض تعزيز الوجود العسكري على الحدود وزراعة المزيد من الألغام على الجانب التركي، بحيث لا يستطيع أي كائن عبورها. وامتد النزاع ليشمل المياه، خصوصاً خلال تسعينات القرن العشرين، حيث قامت تركيا بإنشاء سلسلة من السدود الكبرى على نهر الفرات، فحجزت القسم الأعظم من مياهه، وحجزت مياه نهر الخابور بأكملها حتى جف وتوقف جريانه في الأراضي السورية.

وأنتقل التأزم إلى مرحلة خطيرة عند تنامي التعاون العسكري بين تركيا وإسرائيل، حيث نظرت إليه الحكومة السورية بحذر و ريبة بوصفه يهدف إلى وضع سوريا فكي كماشة، وأن الحلف العسكري والسياسي والأمني بين تركيا وإسرائيل يشكل ضغط إستراتيجياً عليها في مختلف المجالات، وأنه يشكل خطرا يهدد الأمن الإستراتيجي القومي العربي.

بالمقابل، كانت تركيا تتهم النظام السوري بإيواء وتدريب عناصر حزب العمال الكردستاني، وأنه يستخدم " الورقة الكردية " لزعزعة أمنها، إضافة إلى أنها كانت تنظر بريبة للعلاقات السياسية وللتعاون السوري اليوناني والعلاقات مع الشطر اليوناني من قبرص، فضلا عن تذمّرها من عرض المسلسلات الدرامية السورية التي تظهر الاضطهاد العثماني في سوريا إبان حكم الامبراطورية العثمانية. وبلغ النزاع أوجه عام 1988 بين البلدين حين هدد القادة الأتراك باجتياح الاراضي السورية بحجة هجمات حزب العمال الكردستاني.

وبدأ مشهد العلاقات السورية التركية بالتغير بعد انتهاء أزمة 1998، فبرز توجه نحو الحوار والتفاهم لدى الحكومتين السورية والتركية، يحذوه السعي نحو إقامة علاقات أفضل وأكثر استقرار بين البلدين، فبدأ التوافق في الجانب الأمني، ثم أنتقل إلى الجانب الاقتصادي والسياسي، وجرى توقيع عدة اتفاقيات في جميع مجالات الاختلاف، نفذ معظمها في أوانه. و اعطت زيارة الرئيس التركي السابق أحمد نجدت سيزر لدمشق في يونيو2000، دفعة قوية في اتجاه تغيير علاقة أنقرة بدمشق، وعززتها زيارة الرئيس بشار الأسد الأولى إلى تركيا عام 2004، لكن فوز حزب العدالة والتنمية في الانتخابات التركية والمواقف السياسية التي اتخذها قادته في السياسة الخارجية كان له الدور الأكبر في تحول العلاقات السورية التركية نحو التفاهم والتعاون، حيث جرى التفاهم على تحويل الحدود من نقطة خلاف وتوتر إلى نقطة تفاهم وتعاون، فوقعت اتفاقية إزالة الألغام من على جانبي الحدود لإقامة مشاريع إنمائية مشتركة .

وكرّس هذا التوجه بداية عهد التقارب الذي سيقلب حالة العداء التاريخي إلى حالة من اللقاء والتفاهم والتعاون، خصوصاً وأن قادة حزب العدالة والتنمية رفضوا المشاركة في سياسة العزل والحصار التي حاول الرئيس الأمريكي السابق جورج بوش فرضها على سوريا. بل قام الساسة الأتراك بلعب دور الوسيط بين سوريا ومختلف الحكومات الأوروبية، الأمر الذي أسهم في مساعدة النظام السوري على عبور تلك المرحلة الصعبة.

وعلى الجانب السوري، تجاوزت القيادة السياسية السورية كل المعيقات لتطوير العلاقة مع تركيا، فرمت بعيداً بما تحمله الذاكرة والتاريخ تجاه الأتراك، وصرفت النظر عن عضوية تركيا الأطلسية، وشيدت علاقات ثقة وتعاون معها، حتى أصبحت تركيا راعية للمفاوضات السورية الإسرائيلية غير المباشرة.

ولكن مع اندلاع الأزمة السورية في العام 2011، تدهور العلاقات بشكل حاد، بسبب دعم تركيا للمعارضة السورية المسلحة واستضافة اللاجئين السوريين. وتدخلت تركيا عسكرياً في شمال سوريا لمواجهة الجماعات الكردية المسلحة والتي تعتبرها تركيا تهديداً لأمنها القومي.

المحور الثاني: ما هي الدوافع والأسباب التي تكمن وراء هذه التقارب؟ فضلا عن دلالة التوقيت على المستوى الإقليمي أو الداخل التركي:

يشير اندفاع أنقرة نحو تطبيع العلاقات مع سوريا، انطلاقاً من تصريحات الرئيس التركي رجب طيب أردوغان خلال شهر 8 يوليو 2024، إلى وجود دوافع موضوعية لتجاوز الخلافات من أهمها:

أولاً: قضية اللاجئين السوريين:

ترغب تركيا في العودة الآمنة والطوعية لما يقرب من " 3 مليون سوري موجودين على أراضيها كلاجئين "، نظراً لما يفرض هذا الوجود من ضغوط كبيرة على مستوى الاقتصاد التركي الذى تعرض لأزمة اقتصادية طاحنة أدت إلى انخفاض قيمة العملة المحلية " الليرة " ، وارتفاع قياسي في مستوى التضخم ، حيث بلغت نسبة التضخم في تركيا لعام 2023 حوالى 64.8% ، هذا الارتفاع في التضخم كان مدفوعا بشكل رئيسي بزيادة في أسعار السكن و المرافق العامة والطاقة ، وتراجع التصنيف الائتماني ، وذلك قبل ارتفاعه مرة أخرى في منتصف يوليو 2024 الجاري من قبل بعض وكالات التصنيفات الائتمانية ، وذلك للمرة الأولى منذ عشرة سنوات . كما يمكن تفسير رغبة تركيا في التقارب مع سوريا بالتأثيرات التي فرضها وجود اللاجئين على طبقات المجتمع التركي المختلفة، التي باتت تنظر إلى قضية اللاجئين السوريين باعتبارها سبباً مباشراً في الأزمات الاقتصادية والاجتماعية التي تمر بها تركيا خلال السنوات الماضية، مما يهدد الأمن والسلم الاجتماعي، لا سيما بعد الاحداث التي شهدتها بعض المناطق التي يسكنها السوريون في تركيا مثل " أحداث العنف الأخيرة في مدينة قيصرى" . وبالتالي، فإن تطبيعاً للعلاقات مع النظام السوري من شأنه التمهيد على الارض لإعادة اللاجئين السوريين طوعاً إلى داخل الأراضي السورية سواء لمناطقهم، أو لبعض المناطق في المنطقة الآمنة التي أقامتها تركيا بالقوة العسكرية في الشمال السوري وهى مناطق عملياتها الثلاثة " درع الفرات ونبع السلام وغصن الزيتون" .

ثانياً: قضية الأكراد السوريين والمنطقة الآمنة :

ترغب تركيا صراحة في تقويض منطقة الإدارة الذاتية الكردية في الشمال السوري – حزب وحدات الشعب الكردي السوري وذراعه العسكرية قوات سوريا الديمقراطية " قسد" نظراً لارتباطها بعلاقات وثيقة مع حزب العمال الكردستاني التركي المعارضة. ومن أهم أسباب حرص تركيا على إقامة المنطقة الآمنة " ترويجاً لنقل اللاجئين لها" أو العازلة (لحماية حدودها الجنوبية بعزل قوات سوريا الديمقراطية) بعمق 30 كيلو متر داخل الأراضي السورية، تقويض تمدد الإدارة الذاتية للأكراد السوريين المدعومين من قبل الولايات المتحدة بما يحقق لتركيا البعد الأمني، لاسيما بعد أن بدأت تلك الإدارة في الإعداد لانتخابات المجالس المحلية، وبالتالي، ترغب أنقرة في ايجاد حل لهذه الإشكالية عبر نافذة النظام السوري استباقا للانتخابات الأمريكية المقبلة.

وتشير عدة مصادر إلى رغبة أنقرة في أن تتولى قوات النظام السوري مهمة تأمين المناطق التي يتواجد فيها نفوذ تركي بالشمال الشرقي لسوريا، مع عدم إدراج المناطق التي تخضع للمعارضة المدعومة من قبلها مثل مناطق الشمال الغربي " إدلب وبعض المناطق في حلب ". كما تأمل في التوصل بشأن بعض المناطق الصعبة لاتفاقات أمنية مع النظام برعاية روسية. وبناءً على هذا التصور ترغب تركيا في دخول النظام السوري المناطق الشمالية بدعم منها لمواجهة قوات سوريا الديمقراطية والإدارة الذاتية، أي أن خطوة تركيا النوعية تجاه تحسين العلاقات مع النظام السوري هدفها " تأطير " عملية إعادة دمج مناطق الشمال السوري مع المناطق الحكومية في دمشق بموافقتها للمرة الأولى منذ 13 عاما.

هذه الهدف التركي سيضع الأكراد السوريين ومناطق إدارتهم الذاتية في مواجهة مباشرة مع النظام السوري. وثمة قراءات تقول بأن " **روسيا أبدت موافقة ضمنية** "على التصور التركي" وكذلك " **إيران**" على اعتبار أن تلك الخطوة تعيد للنظام هيبته بدخوله تلك المناطق للمرة الأولى منذ 13 عاماً وبدعم من القوات التركية المتواجدة هناك، وهو ما يعني أن تركيا ليست بصدد الانسحاب الكامل من الأراضي السورية في المديين القصير والمتوسط في جميع الأحوال. لأن الانسحاب

الكامل أو الآن والمفاجئ من شأنه إفساح المجال للتوسع الأمريكي وخلط مناطق النفوذ بين القوى المنخرطة في شمال سوريا من ناحية، وإفساح المجال كذلك لقوات المعارضة المسلحة وكذلك هيئة تحرير الشام في إدلب " وتدعمها تركيا" لدخول حرب مباشرة مع قوات النظام ومع الأكراد من ناحية ثانية، لاسيما بعد أن شهدت تلك المناطق مظاهرات ضد الحليف التركي نتيجة تقاربه مع النظام السوري. وبالتالي فإن تركيا لن تتجه للانسحاب من الشمال السوري في المدى القريب، لكنها على المدى الطويل قد تفكر في الامر حال التوصل لتسوية ما مع النظام السوري، وأنها قد تقدم لدمشق بديل عن هذا الانسحاب الكامل يتمثل في تأطير " جدول زمني للانسحاب مع تقديم ضمانات للالتزام بهذا الجداول " على أن تكون هذه الضمانات متبادلة.

ثالثا: التحولات الجيوسياسية في المنطقة:

تشهد منطقة الشرق الأوسط مخاضا وتحولات إقليمية مهمة دفعت تركيا إلى إعادة النظر في سلّم أولوياتها الجيوسياسية. فرغبة الدول الغربية في توسيع حلف شمال الأطلس شرقا نحو روسيا من شأنه أن يضعف مكانتها في المنظومة العسكرية لهذا الحلف. كما أن احتمال عودة دونالد ترامب لسدّة الحكم في الولايات المتحدة الأمريكية وموقفه من الحلف عجّل باتخاذ تركيا لقرار مد اليد للجار السوري. وترى أنقرة أن نجاح إسرائيل في اختراق المجموعة العربية من خلال إمضائها علنا وسرّا لاتفاقيات سمّتها اتفاقيات إبراهيم (أبراهام) مع عدد من الدول العربية، سينعكس سلبا على دورها الإقليمي. ومن المنتظر أن تسعى الإدارة الأمريكية الجديدة لدفع دول عربية أخرى للانضمام لهذه الاتفاقيات من خلال زيادة الضغوطات عليها ومساومتها في ملفات حيوية. علما وأن قرار تركيا بفتح قناة مباشرة للحوار مع سوريا جاء في وقت كان الجميع يعتقد فيه أن المرشّح الجمهوري دونالد ترامب في طريق مفتوح للفوز بالانتخابات الرئاسية الأمريكية. وفي هذه الحالة، فمن المتوقّع أن ينخرط مجددا في أزمات دولية تمسّ امن المنطقة، كالملف النووي الإيراني والعلاقات العربية الإسرائيلية. وأنقرة لن تنسى قرار الرئيس الأمريكي فرض عقوبات على هيئة الدفاعات العسكرية التركية سنة 2018.

وزادت عملية الإبادة الإسرائيلية للفلسطينيين بغزّة ومحاولاتها تهجيرهم من القطاع في ترسيخ القناعة لدى القيادة التركية بأن المنطقة هي على أبواب تغييرات دراماتيكية وجب الاستعداد لها والحذر من انعكاساتها.

ومن جهة أخرى، فإن العودة التدريجية لسوريا لتحتلّ مكانة على الساحة الدولية من خلال رجوعها لجامعة الدول العربية وإعادة علاقاتها الدبلوماسية، شجّعت تركيا على القيام بتحرّك سريع يضمن لها المشاركة في أي ترتيبات تتصل بوضع سوريا المستقبلي والحفاظ على مصالحها الحيوية في هذا البلد.

المحور الثالث: انعكاسات التقارب التركي السوري:

التقارب التركي السوري له عدة انعكاسات محتملة على ملفات شائكة، من بينها:

- ملف اللاجئين: قد يسهم التقارب في وضع خطط لعودة اللاجئين السوريين من تركيا إلى بلادهم، سواء عبر اتفاقيات لإعادة التوطين أو تحسين الأوضاع الأمنية والاقتصادية في المناطق التي سيعودون إليها.
- الأمن الإقليمي: التعاون الأمني بين البلدين يمكن أن يساهم في مكافحة التنظيمات الإرهابية. وضبط الحدود، مما يعزز الاستقرار في المنطقة.
- التبادل التجاري والاقتصادي: هذا التقارب سيطوّر العلاقات الاقتصادية و التجارية بين البلدين، مما قد يعزز الاقتصادين التركي والسوري ويخلق فرص عمل جديدة.
- التأثير على العلاقات الدولية: هذا التقارب قد يؤثر على علاقات تركيا مع الدول الأخرى المعنية بالشأن السوري، مثل روسيا وإيران والولايات المتحدة ، ويعيد تشكيل التحالفات الإقليمية .

المعهد العالمي للدراسات الاستراتيجية
GLOBAL INSTITUTE FOR STRATEGIC RESEARCH
عضو في جامعة حمد بن خليفة
Member of Hamad Bin Khalifa University

- التسوية السياسية: تعزيز الحوار بين الحكومة السورية والمعارضة السورية المدعومة من تركيا قد يكون له دور في تسوية سياسية للنزاع السوري، بما يتماشى مع قرارات الأمم المتحدة .

التقارب التركي – السوري يحمل الكثير من الآمال والتحديات في الوقت نفسه. وسيعتمد تحقيق تلك الآمال على مدى قدرة الطرفين على تجاوز الخلافات وبناء الثقة المتبادلة.

المحور الرابع: مواقف الأطراف الفاعلة في الملف السوري من عملية التقارب التركي – السوري:

موقف المعرضة السورية:

أبدت المعرضة السورية المسلحة المدعومة من تركيا في مناطق عمليات النفوذ التركي ، عدم الارتياح للخطوة التي قامت بها أنقرة بشأن التقارب مع النظام السوري ، واعتبرتها بدء مسار جديد هدفه في النهاية هو " تفكيك المعارضة" وإنهاء دورها في مواجهة النظام السوري . وبدت مؤشرات هذا الاستياء مع تنظيم المعارضة مظاهرات في مناطق النفوذ التركي منذ بداية شهر يوليو 2024 ، تندد بمحاولة تركيا التقارب مع النظام السوري ووصل الأمر إلى حرق العلم التركي في هذه المناطق .
و تتزايد مخاوف المعارضة السورية من فقدان الدعم التركي في حال تطبيع العلاقات بين أنقرة ودمشق ، لا سيما وأن الأخيرة اشترطت لعودة العلاقات أن تنسحب القوات التركية من الشمال السوري من ناحية ، وأن يتعاون الطرفان التركي والسوري في " مكافحة المجموعات الإرهابية" من ناحية أخرى. و ترى المعارضة السورية أن نظام دمشق يستهدفها مباشرة بهذا الشرط بالنظر إلى تصنيفه لها بأنها مجموعات إرهابية، وأن تركيا في المقابل ، ربما تعيد النظر في دعمها، خاصة بعد أن لمّحت دمشق لأنقرة بإمكانية قبولها خيار دخول مناطق الإدارة الذاتية الكردية. وهنا يكون النظام السوري قد وضع معادلة واضحة المعالم أمام أنقرة مفادها قبول دخول النظام مناطق الإدارة الذاتية الكردية ، التي تشكل هاجساً أمنياً لأنقرة – وفرضه سيطرة عليها ، مقابل أن تقوم تركيا بتفكيك كل المعارضة المسلحة سواء الجيش السوري الحر أو هيئة تحرير الشام ، وهنا تكون أنقرة قد استجابت لشروط التسوية الروسية – الإيرانية التي طالما سعت موسكو وطهران لفرضها عليها باعتبارها الشريك الثالث في مفاوضات آستانا لخفض التصعيد في سوريا .
و هناك آراء ترجّح عدم تخلي تركيا عن المعارضة بصورة كاملة ، لكنها في الوقت نفسه قد تعيد صياغة هذه العلاقة ودورها فيها وفقاً لمسار حالة التطبيع المستقبلية مع النظام السوري ومع شركاء أستانا أيضاً. و يمكن القول بأن تطبيع العلاقات بين تركيا وسوريا قد يحقق لتركيا مصالح أمنية مهمة في الشمال السوري، ويمهد للعودة الطوعية للاجئين السوريين ، ويخفف من وطأة الأعباء الاقتصادية على أنقرة . وفي المقابل ، فإن سوريا قد تستفيد كثيراً من خطوة التطبيع في كسر حدة الحصار الاقتصادي والعقوبات المفروضة عليها ، لا سيما بعد مؤشرات فتح المعابر بين المناطق الخاضعة لسيطرة الفصائل الموالية لتركيا في مناطق الشمال وبين المناطق الخاضعة لسيطرة النظام السوري، كما أن التطبيع سيتيح فرصاً كبيرة لمشاركة الشركات التركية في برامج اعادة الإعمار السورية .

-موقف الولايات المتحدة الأمريكية:

ويبقى هنا عامل مهم قد يكون بمثابة الكابح لهذا المسار المأمول في تطبيع العلاقات بين الجانبين التركي والسوري، وهو العامل الأمريكي ونتائج الانتخابات الأمريكية الجديدة ، فالولايات المتحدة مشغولة بحديث الانتخابات ، وما ستسفر عنه من نتائج ، وبالتالي، فمن المتوقع أن لا تهتم كثيراً بخصوص حالة التغيير في خريطة النفوذ في الشمال السوري التي تتواجد

المعهد العالمي للدراسات الاستراتيجية
GLOBAL INSTITUTE FOR STRATEGIC RESEARCH
عضو في جامعة حمد بن خليفة
Member of Hamad Bin Khalifa University

قواتها في مناطق الشرق منه في الوقت الراهن. و لن تتحرّك الولايات المتحدة الأمريكية إلا بعد تنصيب الإدارة الجديدة و تولّيها السلطة في يناير 2025 المقبل، وهو ما يمثل فرصة سانحة لكل من تركيا وروسيا وإيران لإحداث التغيير الممكن في شمال سوريا حال موافقة النظام السوري على قبول معادلة التغيير الجديدة .

-العلاقة بين تركيا والمعرضة السورية :

العلاقة بين تركيا والمعارضة السورية منذ بداية الأزمة السورية في 2011 وحتى الآن تتميز بالجوانب التالية:

- الدعم السياسي : تركيا من أوائل الدول التي دعمت المعارضة السورية سياسياً، ودعت إلى تنحي الرئيس بشار الأسد، استضافت تركيا العديد من مؤتمرات المعارضة السورية وساهمت في تشكيل الأتلاف الوطني لقوى الثورة والمعارضة السورية في عام 2012.
- الدعم العسكري : قدمت تركيا دعماً عسكرياً مباشراً وغير مباشر لفصائل المعارضة المسلحة. سمحت بمرور المساعدات والأسلحة عبر حدودها إلى الفصائل المعارضة. وشاركت تركيا بشكل مباشر في العمليات العسكرية داخل سوريا، مثل عمليات " درع الفرات وغصن الزيتون ونبع السلام " والتي استهدفت بشكل أساسي الجماعات الكردية المسلحة في شمال سوريا، لكنها أيضاً دعمت فصائل المعارضة السورية .
- الدعم الإنساني واللوجستي : تركيا استضافت ملايين اللاجئين السوريين وقدمت لهم الدعم الإنساني واللوجستي. أقامت مراكز إيواء ومخيمات للاجئين على الحدود التركية السورية .
- التعاون الدولي : عملت تركيا مع قوى دولية أخرى لدعم المعارضة السورية، خاصة في إطار التحالف الدولي ضد تنظيم داعش . شاركت في محادثات أستانا وسوتشي مع روسيا وإيران لإيجاد حل سياسي للأزمة السورية، مع الحفاظ على دور للمعارضة السورية.
- السيطرة على الأراضي: من خلال تدخلاتها العسكرية، سيطرت تركيا والفصائل المعارضة المدعومة منها على أجزاء من شمال سوريا، مثل عفرين وإدلب وأجزاء من ريف حلب .

تجدر الإشارة إلى أن هذه العلاقة المعقدة شهدت تغييرات مستمرة نتيجة للتطورات الميدانية والسياسية على الأرض، وتأثرت بمواقف القوى الدولية والإقليمية المتعددة .

المحور الخامس : السيناريوهات الرئيسية المحتملة للأزمة السورية (من منظور تركيا) .

تعتبر تركيا من اللاعبين الأساسيين في الأحداث السورية. و دافعت دبلوماسيتها على رؤيتها بشأن إنهاء الأزمة السورية من خلال طرحها لسيناريو الإصلاح، و سيناريو تهيئة نظام بديل في حالة مزيد تدهور الوضع الميداني.

السيناريو الأول : الإصلاح

ينسجم سيناريو الإصلاح مع الخطاب السياسي لتركيا، ومع فكرتها لتكون "نموذجاً" في المنطقة . وقد تواترت تصريحات ومطالب المسؤولين الأتراك بهذا الخصوص، ربما لأن هذا ضمانة للاستقرار السياسي في بلد تعتبره حديقتها الخلفية. وتنطوي فكرة الإصلاح على تغييرات تكون استجابة لمطالب الشعب، وأهمها – كما كان يعلن الأتراك دائماً – العفو السياسي، وإطلاق سراح المعتقلين من كل الأطياف، و سنّ قوانين الأحزاب والإعلام والانتخابات ومكافحة الفساد، والإقرار بمبدأ تداول السلطة . ويتضمن الموقف التركي مقترحات عامة تتمثّل في :

- ترتيب المشهد السوري على غرار التجربة في العراق، مثل تقسيم المقاعد في مجلس الشعب وإقرار نظام انتخابي وقوانين أحزاب وقضاء وأمن وطني يراعي التعدد العرقي والمذهبي في سورية بحيث لا يكون البلد عرضة لاستقطاعات فرعية قد تهدد أمنه واستقراره.
- تسوية ملفات العنف الداخلي وتحميل مسؤوليتها لأفراد محددين بحيث يكونون موضعا للمساءلة والعقاب .
- الشراكة العملية والانفتاح السياسي على تيارات الإسلام السياسي.
- تقديم تركيا الخبرات والنصائح الممكنة من أجل الإصلاح ، وتحقيق الاستقرار في سوريا .
- يكون الإصلاح في ظل النظام نفسه، ولكن يجب أن يعد الأطر والقنوات للتغيير، حتى أن النظام يمكن أن يتغير كلياً ولكن عبر صناديق الاقتراع، ولا بد أن يقبل الرئيس بشار الأسد فكرة أن يكون رئيساً سابقاً.

السيناريو الثاني: تهيئة نظام بديل

ينسجم سيناريو النظام البديل مع احتمال تدهور الأوضاع في سورية، أو "الفشل" في التوصل إلى أي تسوية للأحداث الراهنة ، أو " إفشال مسار الإصلاح الداخلي، بحيث يميل الأتراك للبحث عن بديل للنظام القائم، أو العمل على تعزيز احتمالات محددة، مثل دعم تشكيل هيئات إطارية وتنفيذية وقيادية للمعارضة.

وهذا أمر قائم حتى مع تفضيل الأتراك النسبي للسيناريو الأول، إذا أن البراغماتية السياسية تجعلهم يسيرون في هذا المسار، لأغراض أخرى قد لا يكون منها "إسقاط" النظام السياسي ، وإنما إضعافه والهيمنة عليه، أو الظهور بمظهر الحريص عليه من خلال اقناع المعارضة بقبول التسوية السياسية.

تؤكد تركيا على أنها تستقبل – والحقيقة أنها ترعى – المعارضة ليس بقصد التآمر على النظام ، وإنما لأن ظروف الديمقراطية لديها تفرض عليها ذلك، كما أن علاقتها بالمعارضة هي من أجل احتوائها حتى لا تتحوّل لمعارضة عنيفة.

والواقع أن ما تقوم به تركيا هو شبيه بما حدث في ليبا، وهو تهيئة الظروف لوجود معارضة منظمة ونشطة وقوية وقادرة على الانطلاق من تركيا نفسها أو منطقة " ملاذ آمن محددة " أو حتى من بؤرة نشاط داخل سورية، مماثلة لـ "بنغازي " في ليبيا.

و منذ أن أقرّت معظم الدول بنجاح نظام بشّار الأسد في الصمود و البقاء، أصبح لتركيا قناعة باستحالة تحقيق هذا السيناريو لتغيّر من استراتيجيتها و تفتح قنوات للحوار المباشر مع جارتها الجنوبية.

المحور السادس : تحديات و معوقات تطبيع العلاقات المحتمل بين تركيا وسوريا :

في يوليو 2024 ، صرح الرئيس التركي رجب طيب أردوغان بأنه مستعد لتجديد العلاقات مع سوريا ودعا إلى إمكانية عقد لقاء مع الرئيس السوري بشار الأسد في أي وقت . أكد أردوغان على أهمية استعادة العلاقات الثنائية بين البلدين كما كانت في الماضي وأبدى استعداده للقاء الأسد في أنقرة ، مشيراً إلى أن تركيا لا تمانع في تحسين العلاقات بشرط أن تكون مبنية على احترام سيادة سوريا ومحاربة الإرهاب بجميع أشكاله . من ناحية أخرى رد الرئيس السوري بشار الأسد " قال نحن نسعى لعمل يحقق نتائج ، لسنا ضد عقد لقاء ، لكن المهم أن نصل إلى نتائج تحقق مصلحة سوريا وتركيا" . و تعزز هذه التصريحات الجهود التي تقودها روسيا لتطبيع العلاقات بين البلدين والتي كانت قد بدأت في العام 2021 .

لكن نجاح أي تقارب مرتبط بعدّة تحديات موضوعية من أهمّها:

- ضرورة وجود تفاهم حول المصالح الاستراتيجية للبلدين فتركيا تهتم بأمن حدودها ومكافحة الجماعات الكردية المسلحة ، بينما تهتم سوريا باستعادة السيطرة على كامل أراضيها .
- يلعب الموقف الدولي دوراً كبيراً في هذا السياق . و موقف القوى الكبرى مثل روسيا ، والولايات المتحدة الأمريكية سيؤثر على مسار التقارب .

- أي تقارب يتطلب تفاهم سياسي واضح بين الطرفين حول مستقبل النظام السوري، ودور المعارضة السورية ، ومشاركة الجماعات المختلفة في العملية السياسية.
- بناء الثقة بين الطرفين يعد تحدياً كبيراً ، خاصة بعد 13 عاماً من النزاع والمواجهات العسكرية .
- دول مثل إيران والسعودية والامارات لها مصالح في سوريا، ودورها سيكون مؤثر في أي تقارب محتمل .

التقارب ليس مستحيلاً ، لكن يتطلب تنازلات كبيرة وتفاهمات عميقة بالإضافة إلى دعم دولي وإقليمي لتحقيق الاستقرار الدائم.

. ومع ذلك ، لا تزال هنالك معوقات كبيرة لهذا التطبيع ومنها:

- الملف الكردي : تركيا تعتبر وجود قوات كردية على حدودها تهديدا أمنيا ، بينما قد تكون الحكومة السورية غير مستعدة للتعامل مع هذا الملف بالطريقة التي ترضي تركيا .
- المعارضة السورية: تركيا تدعم مجموعات معارضة في سوريا ، وتطبيع العلاقات قد يتطلب من تركيا إعادة النظر في موقفها من هذه الجماعات ، مما قد يؤدي إلى توترات داخلية وخارجية .
- القضايا الإنسانية : ملف اللاجئين السوريين في تركيا وكيفية التعامل معهم وعودتهم إلى سوريا بشكل آمن وكريم يمثل تحديداً كبيراً ، نظراً لتعقيدات الوضع الأمني والاقتصادي في سوريا .
- الضغوط الدولية : العلاقات بين تركيا وسوريا قد تتأثر بمواقف الدول الكبرى مثل الولايات المتحدة وروسيا ، وإيران. والتي لها مصالح واستراتيجيات مختلفة في المنطقة .
- الأوضاع الداخلية في سوريا : الاستقرار الداخلي في سوريا والوضع الاقتصادي والبنية التحتية قد لا تكون مهيأة لاستقبال عودة اللاجئين أو تحقيق تطبيع كامل للعلاقات .
- الثقة المتبادلة : بناء الثقة بين الجانبين بعد سنوات من التوترات والعداوات ليس بالأمر السهل ، ويتطلب جهوداً دبلوماسية مستمرة وحقيقية .
- أن الدبلوماسية الأمريكية ستعارض أي تطبيع لا يأخذ في الاعتبار الوجود الامريكي لمكافحة داعش والإرهاب في المنطقة. وستتمسك بتحالفاتها المحلية مع قوات سوريا الديمقراطية وستبقى أكثر تشدداً. ولكن تأثير هذا الأمر يرتبط بدرجة كبيرة بالانتخابات الأمريكية وبشكل الإدارة المقبلة.

الخلاصة:

تطبيع العلاقات يحتاج إلى حوار مفتوح ومفاوضات جدية تتناول جميع القضايا، مع مراعاة مصالح الطرفين و مواقف المجتمع الإقليمي و الدولي . كما أن عناصر المشهد ليست واضحة تماما، والصورة غير مكتملة، وثمة قدر كبير من "الغموض" وعدم اليقين، وربما يتطلب الأمر معرفة ما يجري خلف الكواليس بين الطرفين، وهذا غير ممكن، كما لا يمكن التنبؤ به، كما يمكن أن تحدث، مرة أخرى، رهانات جديدة غير واقعية أو غير محسوبة جيداً. ويزداد هذا التقارب تعقيداً بسبب المساحة الكبيرة نسبياً من القضايا الخلافية وعدم وضوح الرؤيا بشأن مستقبل المنطقة و التوازنات الجيوسياسية المستقبلية فيها.